



Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

كلمة

معالي السيد عبدالإله الخطيب
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

أمام

الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم
المتحدة

نيويورك ١٤/٩/٢٠٠٠

للرجاء المراجعة عند الألقاء

السيد الرئيس،

أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة متمنياً لكم النجاح في إدارة مداولاتها للخروج بنتائج مفيدة للمجتمع الدولي.

كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم معالي السيد ثيو بن غريب على جهوده الناجحة في إدارة الدورة الرابعة والخمسين.

وأود التعبير عن التقدير للسيد كوفي انان الأمين العام لمنظمتنا لما قام ويقوم به من جهود متواصلة في خدمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة بما يعزز دورها ويمكنها من زيادة فاعليتها على الساحة الدولية.

تعقد الجمعية العامة دورتها الخامسة والخمسين في ظل قمة الألفية التي شهدت جمعاً تاريخياً لقادة العالم الذين التقوا تحت راية الأمم المتحدة.

وحملت هذه القمة من الدلالات والمعاني ما يؤكد التزام المجتمع الدولي بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، مما يجب أن يؤدي إلى تعزيز دورها كونها الأطار الأفضل، الذي يوفر للدول الأعضاء، الآليات المناسبة لتنظيم العلاقات الدولية على أساس الشراكة التعاونية، خاصة وأن عصر الحرب الباردة قد تلاشى وأنتهت معه مفاهيم الاستقطاب وتوازن القوى وغيرها مما كرس في الماضي الانقسام والمواجهة اللذين استنزفاً موارداً ضخمة وسببا معاناة كبيرة في أجزاء واسعة من العالم.

إن الاستجابة للتطور الذي شهده العالم منذ انشاء الأمم المتحدة تفرض إعادة النظر في الأساليب والسياسات التي كانت معتمدة حتى الآن. وفي المقدمة، فإن الدعوات والجهود الهادفة

لإعتماد الديمقراطية، وجعلها أسلوب حياة داخل الدول، يجب أن تتسجم مع اعتماد الديمقراطية في العلاقات بين الدول وفي الأمم المتحدة، إذ لا يعقل استمرار النصح والحث على اعتماد الديمقراطية مع عدم الالتزام بها على الساحة الدولية حيث الحاجة ماسة للأقتراب أكثر نحو تحقيق المساواة بين أعضاء هذه المنظمة: الغني والفقير والقوي والضعيف.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد شهدت خلال السنوات الأخيرة بعض التغيير في طرق عملها، إلا أنه يجب الحرص على دور الجمعية العامة بحيث لا يأتي اكتساب أدواتها التنفيذية لشؤون الأمن والسلم الدوليين، مجلس الأمن، لمزيد من الثقل على حساب دورها ودور أجهزتها المختلفة إذ يفترض أن توفر التوازن والتمثيل الجماعي للأرادة الدولية.

ومن الواضح أن هناك توافق دولي على إن تركيب مجلس الأمن لا يعكس تمثيلاً عادلاً للمجتمع الدولي وتوافق على الحاجة لتصويب هذا الوضع، خاصة وأن كافة الدول قد عبرت، خلال حوار أستمّر لفترة طويلة، عن موافقها، مما يجعل ما يجب عمله أكثر وضوحاً وتحديداً.

السيد الرئيس،

تتفق الدول الأعضاء، المتقدمة والنامية منها على السواء، على أن العولمة وتلاشي الحدود والعوائق أمام التبادل الاقتصادي، تقدم الفرص وتحمل المخاطر. فالعولمة وإن كانت تسهل تدفق السلع والخدمات والأفكار، إلا أنها وضعت العالم النامي أمام تحديات تعميق الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم، خاصة في ظل الفرق بين المستويات العلمية والتكنولوجية.

كما وضعت العولمة هوية وسيادة الدول والشعوب النامية امام اختبار مؤلم، بالاضافة الى انها اظهرت مدى صعوبة تمكثها من تلبية متطلبات الاندماج مع الاقتصاد العالمي. ففي الوقت الذي كانت فيه اقلية الدول النامية تناضل لدخول عصر الصناعة، فانها شهدت دخول العالم المتقدم عصر تكنولوجيا المعلومات. وبينما كانت تعمل جاهدة لتوفير الخدمات الاساسية، مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم، شهدت التسارع المخيف في التحولات التكنولوجية والاقتصادية بصورة زعزعت آمالها بالحقاق بها.

واذا كانت العولمة والانفتاح والاندماج الاقتصادي تجعل من العالم بيئة اقتصادية موحدة، فان زيادة الفروق وتعميق التباينات لا بد وان تلحق الضرر، على المدى الطويل، بالجميع. الامر الذي يحتم اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية على اساس التعاون والشراكة ويفرض العمل على تقليل الفروق ومعالجة الاختلالات، ومساعدة الدول النامية بصورة تمكثها من موازنة اقتصادها مع متطلبات العولمة والاندماج، خاصة وان تجربة البشرية تثبت ان الفقر والفروق الاقتصادية والاجتماعية الحادة شكلت، على الدوام، سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار والمواجهة.

السيد الرئيس،

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط في مرحلة بالغة الحساسية، فقد بذلت في الأسابيع والأشهر الأخيرة جهود كبيرة لانصاج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والوصول الى اتفاق دائم بين الجانبين.

وساهم الأردن، بصورة اساسية، في كافة مراحل عملية السلام، بناء على قناعته ان السلام يشكل الخيار الحقيقي الوحيد، لكافة دول وشعوب المنطقة، حيث ان الحقائق الجغرافية

والديمقراطية فيها تجعل من المستحيل على احد اطراف النزاع،
حصمه عن طريق فرض ارادته، او تكريس الوضع القائم لصالحه،
ولا بديل بالتالي عن تحقيق السلام، على اساس القانون والشرعية
الدولية، وعلى قاعدة من العدالة والتوازن.

ورغم عدم نجاح قمة كامب ديفيد الأخيرة، في الوصول الى
اتفاق بين الفلسطينيين والأسرائيليين، فاتها قد مكنت من تضيق
الفجوة التي تفصل بين موافقهما، وأصبحت متطلبات تحقيق
التسوية أكثر وضوحاً. وهذا يؤكد أهمية مواصلة الجهود، خاصة
من قبل الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي عموماً، للبناء على ما
تم انجازه حتى الآن.

ان تحقيق السلام الدائم في المنطقة يتطلب تلبية الحقوق
الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في نيل استقلاله
واقامة دولته على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف.

وذلك يعني التوصل الى حلول قابلة للتنفيذ والادامة للقضايا
الرئيسية التي تدور حولها مفاوضات الوضع الدائم. فعلى صعيد
الأراضي، لا بد من انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي
الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم
٢٤٢ لتقوم الدولة الفلسطينية ذات السيادة على تلك الأراضي،
وبحدود دولية معترف بها. وان أية ترتيبات أمنية قد يتفق عليها
يجب الا تستند الى ادعاء السيادة نتيجة الأحتلال.

اما حل قضية اللاجئين، فيجب ان يستند الى قواعد القانون
الدولي، ومختلف المواثيق الدولية، وعلى اساس قرار الجمعية
العامة رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة والتعويض للاجئين.
وكذلك تمكين النازحين من العودة الى ديارهم التي نزحوا عنها
نتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم
٢٣٧.

وتشكل قضية القدس مفتاح السلام في المنطقة، ويجب حلها على اساس ان القدس الشرقية ارض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، ينطبق عليها القرار ٢٤٢، بحيث تسري السيادة الفلسطينية عليها، لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما يجب الحفاظ على الحقوق العربية والاسلامية في المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها، اذ لا يمكن، بأي حال من الأحوال، القبول بالسيادة الاسرائيلية عليها.

ان مكانة القدس وأهميتها الروحية والدينية تفرض ان تكون هذه المدينة مدينة مفتوحة تؤمن فيها حرية العبادة والوصول للأماكن المقدسة لكافة المؤمنين بالله.

السيد الرئيس،

لقد عانى الأردن على مدى العقود الخمسة الماضية، بصورة هائلة، نتيجة للاوضاع الناشئة عن القضية الفلسطينية، خاصة قضية اللاجئين. اذ يقيم فيه اكثر من مليون ونصف المليون لاجيء، يشكلون ٤١% من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. بالإضافة الى النازحين الذين شردوا نتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧. وقد تحمل الأردن اعباء مالية واقتصادية واجتماعية ضخمة نتيجة لذلك.

وسيكون الأردن عرضة للضغوط التي تهدد استقراره، وبالتالي استقرار المنطقة، اذا لم تلب التسوية مصالحه الحيوية المشروعة. كما ان اللاجئين والنازحين في الأردن سيقبلوا فقط بالتسوية التي تلبى حقوقهم الأساسية في العودة والتعويض.

ومن المعروف ان الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين، يتمتعون بالجنسية الأردنية، نتيجة للوحدة التي قامت بين المملكة

الأردنية الهاشمية والضفة الغربية عام ١٩٥٠. وقد نص اعلان الوحدة في حينه، على ضرورة الحفاظ على كافة الحقوق العربية في فلسطين، وعلى عدم التنازل عن حقوق اللاجئين.

وعليه فان تأسيس حق العودة سيُمكن كل لاجيء من ممارسة اختياره الشخصي بحرية. وعلى الأردن ان يحافظ على حقوق مواطنيه ويرعاها انطلاقاً من مسؤوليته بموجب القانون الوطني والقانون الدولي. ولن يؤدي أي حل لا يلبي حقوق الأردن ومواطنيه الى اقامة السلام العادل والدائم.

وحيث ان قضية اللاجئين، واستمرار معاناتهم، قد اصبحت بالاردن اضراراً جسيمة، وحملته اعباء ضخمة، فانه يطالب بوجوب اصلاح ما لحق به من ضرر وخسارة، بما في ذلك حصوله على التعويضات المناسبة والكافية لهذه الغاية. ويسعى الأردن، عبر كافة الوسائل المتاحة، بحيث يتم النظر في مطالبته القانونية المتعلقة بهذه القضية.

وجدير بالذكر ان معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية قد نصت على وجوب حل قضية اللاجئين على اساس القانون الدولي، وعلى تناول قضيتهم، على المستوى الثنائي وخلافه، بشكل متواز مع مفاوضات الوضع الدائم، كما وضعت آلية لبحث كافة المطالبات المالية بين الجانبين.

ان حقوق اللاجئين والتازحين بالعودة والتعويض، وحقوق الأردن بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية تسمى على الاعتبارات الأخرى، وعليه فان الأردن سيقبل فقط بالتسوية التي تحافظ على حقوقه القانونية وتضمن سلاماً دائماً وشاملاً في المنطقة.

وبخلاف ذلك سيبقى النزاع مفتوحاً، وسيحمل بذور عدم الاستقرار في المنطقة، علماً ان موقف اللاجئين في الأردن سيكون مفتاحاً حيوياً فيما يتعلق بنجاح أية تسوية يتم التوصل إليها.

وبخصوص قضية اللاجئين كذلك، فان الأردن يؤكد على أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتمكينها من تحقيق ولايتها التي يجب ان تستمر الى ان يتم الانتهاء من تنفيذ حل هذه القضية.

والأردن، بوصفه أكبر دولة مضيئة للاجئين، و أكبر دولة ماثحة للوكالة، يعبر عن تقديره لدورها الهام ويدعو المجتمع الدولي الى توفير الموارد المالية اللازمة لها لاداء مهامها الانسانية، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تمر فيها عملية السلام، ويعبر عن التقدير للمساهمات التي تقدمها الدول الماثحة.

ان السلام في الشرق الأوسط لن يكون دائماً اذا لم تتوفر فيه الشمولية، الأمر الذي يجعل من تحقيق السلام على المسار السوري متطلباً أساسياً حيوياً للمنطقة بأسرها، مما يوجب استئناف المفاوضات على هذا المسار، للوصول لاتفاق يكفل استعادة سوريا للجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

ان انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان على اساس القرار ٤٢٥ يعتبر تطوراً ايجابياً، نأمل ان يؤسس لتنفيذ قرارات مجلس الامن الاخرى بما يؤدي الى تحقيق السلام الشامل في المنطقة، بعد ان استمرت معاناتها التي استنزفت مواردها، وطاقت شعوبها، لعقود عديدة. فالسلام هو وحده الكفيل بتوفير الامن للجميع، ويجب ان يؤدي الى وقف سباق التسلح، والى استخدام

الموارد لتنمية المنطقة، والى جعلها منطقة خالية من اسلحة
الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

انقضت عشرة اعوام على بدء ازمة الخليج الناجمه عن قيام
العراق باجتياح الكويت، واستمرت نتيجة لذلك معاناة المنطقة
باسرها. وما يزال العراق يدفع ثمنا باهظاً نتيجة لاستمرار
العقوبات الشاملة المفروضة عليه، والتي سببت ولا تزال، معاناة
جماعية لا مثيل لها يتحملها العراق وشعبه.

ان الاردن يدعو للبدء في تفكير جديد لانهاء معاناة العراق
خاصة وان هذه العقوبات الجماعية، والتي تعتبر الأشد من نوعها
في تاريخ الامم المتحدة، لم تؤدي غايتها في تمتين الامن والسلم،
بل ادت الى نتائج تحمل مخاطر مستقبلية تهدد، على المدى
الطويل، المنطقة بأسرها.

ان الحرص على تنفيذ قرارات مجلس الامن والالتزام بها، لا
يتنافى مع المحافظة على سيادة ووحدة اراضي العراق، ومع عدم
القيام بما يمكن ان يشكل مساساً بها. فالعراق جزء اساسي من
المنطقة واستمرار تعرضه للحالة الراهنة يؤثر على الامن
والاستقرار فيها بأسرها على المدى الطويل. ويدعو الأردن الى
تسوية كافة المسائل المتصلة باجتياح العراق للكويت على اساس
التنفيذ الامين لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، بما فيها ما يتعلق
بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم.

ونقد أستمّر تأثر الأردن اقتصادياً بصورة فادحة نتيجة
لالتزام بقرارات مجلس الامن ذات الصلة، اذ تتعرض قطاعات
واسعة من الاقتصاد الاردني لخسائر كبيرة نتيجة لذلك، الامر الذي
يوجب العمل على اثناء الآثار السلبية للعقوبات على الاردن، وذلك

من خلال إظهار تفهم أكبر لوضعه، ومراجعة السياسات والأساليب المعتمدة في التعامل مع نظام العقوبات، واعتماد تفسير أكثر عدلاً للقرارات ذات الصلة.

أما على صعيد الأوضاع الإقليمية الأخرى فإن الأردن يثمن ما تحقق من اتفاق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية، ويدعو إلى اعتماد هذا الأسلوب المسؤول لحل الخلافات الثنائية، كما يدعو إلى استمرار المساعي السلمية والقانونية لحل الخلاف حول الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، بما يكفل صون الأمن والاستقرار ويعزز علاقات حسن الجوار في منطقة الخليج العربي.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من الأيمان الراسخ بدور الأمم المتحدة، فإن القوات المسلحة الأردنية تشارك بصورة فعالة في دعم جهود المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام في عدة مناطق من العالم. والأردن الآن ثاني أكبر الدول المساهمة في قوات حفظ السلام.

والأردن إذ يقدر تقرير اللجنة الخاصة برئاسة السيد الأخضر الأبراهيمي حول إعادة هيكلة نشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام، فإنه يلتفت الانتباه إلى ضرورة توفير المصادر والوسائل الكفيلة بتمكين قوات السلام من القيام بمهامها النبيلة، ويدعو إلى إجراء بحث بناءً للتقرير لاعتماد أفضل السبل لتحقيق تلك الغاية. ونود أن نؤكد أهمية إجراء حوار وتشاور مع الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام قبل اتخاذ قرارات رئيسية تمس وضع هذه القوات.

ومن ناحية أخرى، فإننا نرى أن التطور الذي يشهده عالمنا اليوم، على مختلف الأصعدة، يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على

الأمم المتحدة لوضع المعايير الخاصة بكافة المسائل المتصلة بالأمن الإنساني. ان الحوار الجاري حالياً بخصوص خلق التكامل بين سيادة الدولة وحقوق الإنسان انما يعكس أهمية هذا الموضوع. وفي الوقت الذي يجب الا تكون فيه السيادة غطاء لانتهاك حقوق الإنسان، فان الحاجة أصبحت كبيرة للتركيز على الحرص على تجنب الأنتقائية عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. فلا يعقل استمرار السكوت عما تعانيه شعوب كاملة تتعرض كرامتها للهدر وحقوقها الإنسانية للانتهاك في حين يتم ابراز قضايا جزئية تتعلق بحالات تستخدم موسمياً لاعتبارات سياسية بحتة.

أن المرحلة الجديدة التي يدخلها العالم مع بداية الألفية الثالثة تستدعي ايجاد نمط جديد من العلاقات على الساحة الدولية تقوم على مسؤوليتنا المشتركة عن صون وتطوير ما تم اتجازه حتى الآن. فالعالم اليوم أحوج ما يكون الى تطوير شبكة العلاقات الدولية على اساس الأفتتاح لا الإنغلاق، وعلى قاعدة المشاركة وليس المواجهة. ان الأندماج وما يحمله من تشابك وتداخل المصالح يفترض مساعدة الدول لإدارة التغيير والتعامل معه بثقة واطمئنان. فمن الواضح أن العديد من يقفون امام تحدي التعامل مع المتغيرات ومواجهة آثارها المستمرة يرغبون بالقيام بذلك، الا ان عدم ثقتهم بالنجاح يزيد من ترددهم.

ومن المؤكد ان توفر الإرادة بتقديم التشجيع والدعم لهم سيعزز من قدرتهم على التعامل مع هذا التغيير وادارته باقل الخسائر. وعلى المجتمع الدولي ان يقنعهم ان عالم اليوم لا يقوم على خيار الصفر، وان التحدي الذي نواجهه جميعاً هو: كيف يكون الإنسان، بغض النظر عن عرقه ودينه ووضع الاقتصادى، الرابح الأول من التطور الذي حققته البشرية في العصر الحديث. هذا هو الأختبار الذي نقف الآن جميعاً امامه. فهل سننجح فيه؟

وشكراً سيدي الرئيس،،،